

لقاء حول

التحضير لموسم الاصطياف 2018

09 جوان 2018

"من أجل موسم اصطياف ناجح "

كلمة معالي وزير الداخلية و الجماعات المحلية
والتهيئة العمرانية

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السادة الوزراء،

السادة الأمناء العامون للوزارات

السيد المدير العام للحماية المدنية

السيدات والسادة الولاة والولاة المنتدبون والمنتخبين و الاطارات المحلية

المتابعين لنا عن طريق تقنية التحاضر عن بعد،

السادة ممثلوا اسلاك الامن،

السيدة والسادة الولاة المنتدبون للجزائر العاصمة،

السيدات والسادة رؤساء المجالس الشعبية البلدية،

السيدات والسادة ممثلو القطاعات أعضاء اللجنة الوطنية لتحضير ومتابعة

موسم الإصطياف 2018،

السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، رمضان مبارك على الجميع

وبعد:

أود أولاً أن أتوجه لكم بشكري على تلبية هذه الدعوة، وأتشرف بتواجدي بينكم اليوم في هذا اللقاء ، كما يطيب لي في ذات الوقت، أن أرحب بمساهماتكم ومداخلاتكم التي تثري أشغال هذا اللقاء الذي يندرج في إطار التزامنا بنظرة فخامة رئيس الجمهورية الذي أكد على أن "التنمية السياحية بالجزائر أضحت أولوية وطنية وخياراً أساسياً نأمل أن يحتل موقع الصدارة من حيث هو عامل للنمو و أداة له".

تجسيدا لهذه الرؤية الطموحة تم تسطير برنامج عمل خاص بموسم الإصطياف 2018 كان ثمرة مجهودات كبيرة بذلت، بالتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية، الجماعات المحلية ومختلف الفاعلين، بهدف توفير كل الظروف الملائمة لإنجاح هذا الموسم وإرضاء المصطاف من جهة، وكذا ضمان النهوض بالسياحة كقطاع إنتاجي يمكن المراهنة عليه كبديل اقتصادي يقتضي تامين ممتلكات الجماعات المحلية بهدف الرفع من مداخيلها وضمان تحصيل جميع الضرائب والإتاوات المستحقة التي تخصها.

لا يخفى عليكم أن السياحة تعد واحدة من أكبر القطاعات نموًا في العالم باعتبارها قطاعًا خدماتي يكتسي أهميةً كبيرةً في زيادة الدخل الوطني وخلق الثروة.

وفي هذا الصدد، تطمح الجزائر إلى تشجيع السياحة وجعلها من الأولويات الإستراتيجية الوطنية، ونسعى في هذا الإطار إلى إشراك فعال للجماعات المحلية وتدعيمها كمركز جذب يرتكز أساسًا على تهمين الإمكانيات السياحية التي تزخر بها بلدياتنا خصوصًا الساحلية منها.

إن الأهداف الكبرى لسياستنا في هذا المجال تصبو بالدرجة الأولى إلى توفير خدمات عالية الجودة للمصطافين في بيئة صحية ونظيفة، مع تحويل هذه المناطق الساحلية إلى فضاءات وأقطاب سياحية متميزة مبنية على التنافسية وعصرنة الخدمات لتمكين السلطات المحلية من كسب قيمة مضافة وتعزيز إمكانيات التدخل في هذا المجال.

في هذا الصدد نوهنا في العديد من اللقاءات والمناسبات، على الدور الجديد الذي ينبغي أن تلعبه الجماعات المحلية في ترقية الإستثمار خاصة الإستثمار السياحي، علما أن هذا التوجه تفرضه أهداف تنويع الاقتصاد الوطني، والتي تقتضي تفعيل آليات جديدة ومبتكرة من أجل خلق الثروة، وتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود، من خلال رفع التحديات وتجاوز الصعوبات.

فقد أكد فخامة رئيس الجمهورية أن " النهوض بالسياحة ببلادنا يبقى مرهونا بمدى قدرتنا على تحويل هذه القدرات السياحية من مادة خام إلى عروض ومنتجات سياحية ذات مواصفات تؤهل بلادنا لاحتلال مكانة خاصة ومميزة"

السيدات والسادة الحضور،

يعد موسم الاصطياف حدثا موسميا هاما ، تسعى خلاله العديد من البلديات الساحلية للبروز كمدن سياحية بكل المقاييس ، وهذا بتوفير الأمن والنظافة وإعطاء أولوية للمهنيين وأصحاب الاختصاص لإنعاش السياحة من جهة وتسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية لإنجاح هذا الموعد الهام من جهة أخرى

تجسيدا لهذه الأهداف وبالعامل مع مختلف القطاعات المركزية والجماعات المحلية تم تنصيب اللجنة الوطنية المكلفة بسير ومتابعة موسم الإصطياف لسنة 2018 والتي يترأسها السيد الأمين العام لدائرتنا الوزارية ، ما سمح بضمان التنسيق على أعلى مستوى لرفع كل العوائق التي تمت معاينتها على مستوى 14 ولاية ساحلية خلال مواسم الاصطياف الماضية.

تم كذلك، توسيع هذه اللجنة لتشمل قطاعات وزارية أخرى، ممثلة في وزارة الدفاع الوطني (مصلحة حراس الشواطئ) ،وزارة الاشغال العمومية والنقل، وزارة الثقافة ووزارة الفلاحة والصيد البحري.

كما تقرر تأكيذا لإشراك الجماعات المحلية، تدعيمها بلجان ولائية مكلفة بالتحضير ومتابعة موسم الاصطياف، من خلال القيام بخرجات ميدانية للوقوف على وضعية الشواطئ.

و في هذا الإطار تم تنظيم ثلاثة ملتقيات جهوية خاصة بالتحضير لموسم الإصطياف ،ويتعلق الأمر بالملتقى الجهوي لتلمسان ،الملتقى الجهوي للجزائر العاصمة والملتقى الجهوي لعنابة،ترمي هذه الملتقيات بالدرجة الأولى إلى إيجاد حلول مستعجلة من أجل الوقوف على مدى جاهزية جميع المرافق وتوفير شروط الراحة لإستقبال المصطافين في أحسن الظروف.

هذه الإجراءات المركزية والمحلية خلصت إلى أن تحسين السياحة الشاطئية ورفع مستوى الخدمات المقدمة للسياح ،لا تتم إلا من خلال إحترام المبادئ التي تشكل أسس سياستنا السياحية والمرتكزة خصوصا على:

◀ **ضمان الدخول الحر للشواطئ من خلال الحرص على التنفيذ التام والصارم لكل التعليمات الموجهة إلى السيدة والسادة الولاية، فيما يخص مجانية الشواطئ،**

◀ **الحرية التامة للمصطاف في استخدام مستلزمات الاصطياف الخاصة به أو استئجارها على مستوى الشواطئ، مع ضرورة حرص الجماعات المحلية**

وكل الفاعلين على إجبارية عرض أسعار كراء هذه المستلزمات من أجل إضفاء شفافية تامة تمكن كل العائلات ذات الدخل الضعيف من الاستفادة من هذه الخدمات .

◀ التنظيم المحكم لمواقف السيارات وأسعارها مع ضرورة المراقبة الدائمة للجماعات المحلية لاحترام بنود عقود الإمتياز التي منحتها. مع إجبار أعوان الحراسة ارتداء لباس موحد وحمل اشارة خاصة بهم.

وللسهر على التطبيق الميداني لهذه الإجراءات ندعو السيدة والسادة الولاة إلى تعزيز دور اللجان الأمنية للولايات المعنية من أجل التصدي للمستغلين غير الشرعيين لهذه الأماكن ووضع حد لكل التجاوزات من أجل حماية حقوق ومكتسبات المصطافين وحماية هذه المساحات التي هي ملك للمواطن بقوة القانون.

◀ ولخلق جو من السكينة والطمأنينة الذي يسمح لمواطنينا من قضاء عطلمم بارتياح وفي أحسن الظروف تم تفعيل المخطط الأزرق، الذي تعمل المديرية العامة للأمن الوطني في اطاره على تسخير كافة الوسائل و المادية بهدف ضمان الأمن والسكينة للمواطنين خلال الشهر الفضيل وطيلة موسم الإصطياف، من خلال تأمين الاماكن العمومية التي تشهد إقبالا معتبرا،السهر على راحة المصطافين و تأمين شبكة المواصلات .

◀ كذلك تم تفعيل مخطط دلفين، من خلال تجنيد أزيد من 20 ألف دركي، لضمان أمن الأشخاص والممتلكات طيلة موسم الاصطياف ،و ذلك بتأمين أماكن الراحة والاستجمام، مراقبة الشواطئ،الغابات والمنتزهات وكذا الوقوف على حالة الطرقات وتنظيم حركة المرور ،إضافة إلى نشر تشكيلات ثابتة ومتحركة من الوحدات الإقليمية، مدعمة بفصائل الأمن والتدخل والفرق السينوتقنية والأسراب الجوية، بهدف تأمين ومراقبة المناطق التي تعرف توافدا كثيفا للمصطافين، وكذا الأماكن المعزولة غير المحروسة.

يهدف هذان المخططان إلى توفير الأمن على مستوى 417 شاطئ مسموح للسباحة على طول 14 ولاية ساحلية .

أيضاً، على الجماعات المحلية إتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة من أجل صيانة الطرقات ووضع اللافتات و إشارات المرور مع تكثيف عمليات المراقبة من طرف السلطات الأمنية المحلية في النقاط السوداء التي تكثر فيه الحوادث.

السيدات والسادة الحضور،

إن الحفاظ على صحة المواطن من التسممات الغذائية والأمراض المتنقلة عن طريق المياه تكتسي أهمية قصوى واستعجاليه، وعليه حرصنا على تفعيل اللجنة الوطنية لمكافحة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، وكذا اللجان العمليانية المركزية والمحلية المرتبطة بها والتي ندعو السيدات والسادة الولاية إلى المتابعة والمرافقة الدائمة لنشاطها والحرص بمعية البلديات على تعزيز دور مكاتب النظافة البلدية خصوصا خلال موسم الإصطياف.

إن الجماعات المحلية مدعوة للحفاظ على الصورة الجمالية لولاياتنا وبلدياتنا من خلال القضاء على المفرغات العشوائية ، مع الحرص على مضاعفة عمليات رفع النفايات خاصة في الولايات الساحلية التي تعرف إقبالا كبيرا للمواطنين مع السهر على القضاء على كل النقاط السوداء المتعلقة بتدفق المياه القذرة بالشواطئ عن طريق توفير محطات تصفية المياه القذرة أو من خلال إنجاز مصبات لهذه المياه بعيدة عن الشواطئ.

وفي هذا الإطار لابد على الجماعات المحلية السهر على تكثيف عمليات التحاليل الفيزيائية والكيميائية لمياه البحر و كذا التحاليل البيكتروولوجية من طرف المصالح المختصة من اجل تفادي الامراض المتنقلة عن طريق المياه ضمنا لسلامة المواطن المقيم و الزائر.

ينتظر من الجماعات المحلية، لتفادي التسممات الغذائية والبيع العشوائي للمواد الاستهلاكية على مستوى الشواطئ تكثيف عمليات المراقبة التي تقوم بها الفرق المشتركة على مستوى المحلات التجارية، والمطاعم والفنادق والمخيمات الصيفية.

ووعيا منا بضرورة إشراك المواطن في هذه الحملات، سيتم إطلاق الطبعة الأولى للقوافل التحسيسية حول نظافة المحيط تحت شعار "معا لبناء بيئة نظيفة وجزائر جميلة" مع التأكيد من حملات التحسيسية و الإعلامية على مستوى المحلي طيلة موسم الاصطياف من خلال ابراز اهم الامكانيات التي تزخر بها البلديات الساحلية إضافة إلى إنماء الوعي الصحي و ثقافة الإستهلاك لدى المواطنين حفاظا على سلامتهم و صحتهم.

السيدات والسادة الحضور،

إننا ماضون أيضا، في سعينا الحثيث على تعزيز تنصيب المخيمات الصيفية خاصة في المناطق التي تعرف إقبالا كبيرا للمصطافين، لصالح العائلات، لاسيما أطفالنا من أبناء جنوبنا الكبير من وولايات الهضاب العليا، و أطفالنا من أبناء الحرس البلدي الذين سنعمل على تحسين ظروف استقبالهم و التكفل بهم في ظل الهدف الذي نطمح له لتمكين أطفالنا من أقصى بلدية في جنوبنا الكبير إلى أبعد بلدية جبلية في هضابنا العليا وأنأى منطقة حدودية من الاستفادة من عطلة مميزة على مستوى سواحل وطننا الشاسع.

في هذا الشأن تم تخصيص كل الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لهذا الغرض وتوفير الاعتمادات المالية والتي قاربت الـ 300 مليون دينار بعنوان سنة 2018 تخصص للمخيمات الصيفية.

و في هذا الصدد ندعو السيدات و السادة الولاة إلى تكثيف التنسيق بينهم ومضاعفة الجهودات من أجل استحداث المزيد من المخيمات الصيفية لفائدة أبنائنا من كل جهات الوطن، في إطار تعاوني ما بين الولايات الساحلية وولايات الهضاب العليا والجنوب.

الحرص على إعادة فتح مراكز العطل التابعة للبلدية، دور الشباب، قاعات الرياضة، مراكز الايواء، وكل الاماكن التي من شأنها تعزيز التواصل والتبادل الثقافي بين شباب الجزائر، مع متابعتكم الشخصية والميدانية لعمليات.

كما أدعو السيدات والسادة الولاة إلى إيلاء أهمية خاصة للمسابح والسهر على إعادة فتحها على مستوى كل بلديات التراب الوطني و هذا من أجل منح فرصة الاستمتاع بموسم الاصطياف لأبنائنا الذين لم يتمكنوا من التوجه الى الشواطئ .

هذه الهياكل الاجتماعية والاقتصادية التي لا يزال بعضها للأسف مغلقا لأسباب مختلفة ينبغي تداركها في أقرب الآجال خصوصا بالاستغلال الأمثل للإطار التعاوني بين القطاع العام والخاص الذي سمح به المرسوم المنشور أخيرا والمتعلق بتفويضات المرفق العام الذي بادر به قطاعنا الوزاري.

و في هذا الشأن ، ندعو كذلك السيدات السادة الولاة ورؤساء البلديات ،الى تذليل كل العقبات التي قد تواجه المستثمرين والسهر على تعزيز التعاون والتكامل بين مختلف القطاعات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بقطاع السياحة.

السيدات والسادة الحضور،

أولت وزارتنا أهمية كبيرة للجانب الترفيهي خلال شهر رمضان و موسم الاصطياف ،فقد أسديت تعليمة إلى السيدات والسادة الولاة،من أجل اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها تفعيل حركية النشاطات الثقافية والرياضية،مع إعطاء الأولوية للشباب والجمعيات الثقافية والرياضية المحلية من خلال إجراء مسابقات ثقافية ورياضية ودعم المبادرات المحلية.

أما فيما يتعلق بتهيئة الغابات الترفيهية والحدائق العمومية فان السيدات و السادة الولاة مدعوون الى توفير كل متطلبات الراحة والمرافق الضرورية لاستقبال المواطنين وذلك من أجل استغلال الامكانيات السياحية التي تزخر بها بلادنا ، مع تكثيف عمليات المراقبة لمكافحة حرائق الغابات خاصة تلك المحاذية للشواطئ ،وتحسيس المواطنين بضرورة الحفاظ على الثروة الغابية .

و من اجل تشجيع الصناعات التقليدية لابد من تنظيم معارض للإنتاج اليدوي والصناعات التقليدية طيلة موسم الاصطياف على مستوى الساحات العمومية للبلديات الساحلية مع ضرورة إشراك سكان البلديات الساحلية وتحسيسهم بحسن

استقبال الزوار وتوعيتهم بالمحافظة على المؤهلات الطبيعية والإمكانات المادية المتوفرة.

و بهدف خلق ديناميكية تنافسية بين البلديات الساحلية، تقرر هذه السنة تنظيم مسابقة لاختيار أحسن شاطئ لهذا الموسم وفق معايير محددة بدقة، تنصب معظمها في خلق منظومة تسيير جيدة للشواطئ من قبل الجماعات المحلية، التي ينبغي أن تكون مرجعا من حيث النظافة والسلامة وتدعيم مصادر الدخل.

ومن جهة اخرى، ولضمان متابعة ميدانية محلية تقرر تنصيب متصرف الشاطئ على مستوى الشواطئ المسموحة للسباحة خاصة تلك التي تعرف إقبالا كبيرا للمواطنين و قد خضع هذا المتصرف الى تكوين تم تنظيمه من قبل دائرتنا الوزارية في جميع المجالات التي ترتبط بتسيير الشواطئ .

في هذا الشأن،أسديت تعليمة للسيدة والسادة الولاية من اجل توفير لمتصرف الشاطئ الإمكانيات المادية و البشرية التي تسمح له بالقيام بعمله في أحسن الظروف.

السيدات والسادة الحضور ،

يطلب من السيدة و السادة الولاية العمل على توفير الشروط الضرورية و الملائمة لفتح شواطئ جديدة من خلال تهيئة المداخل والإنارة العمومية المزودة بالطاقة الشمسية ،المياه الصالحة للشرب، المرافق الصحية ،حظائر السيارات ،دور المياه الحمامات ،مراكز الحماية المدنية ،بالإضافة إلى تسخير آليات مديرية الأشغال العمومية لتهيئة المسالك المؤدية إلى الشواطئ ووضع اللافتات التوجيهية مع تشجيع البلديات الساحلية للجوء إلى تعميم استخدام الطاقة الشمسية في عمليات انجاز شبكات الإنارة العمومية على مستوى الشواطئ.

ولابد من وضع مخطط خاص لنقل المواطنين على مستوى جميع الشواطئ المسموحة للسباحة مع توفير الوسائل المادية والبشرية لهذه العملية.

كما يطلب من السيدات و السادة الولاية السهر على تزيين البلديات الساحلية، من خلال صيانة الواجهات الرسمية وإعادة طلائها وصيانة اللافتات التوجيهية و الإشارات المرورية، إضافة إلى إعادة تأهيل الحدائق و الساحات العمومية و ذلك من أجل إعطاء صورة حسنة لهذه المدن.

السيدات والسادة الحضور،

ما هذه إلا نبذة مختصرة عن أهم الإجراءات المتخذة من أجل ضمان موسم اصطياف هادئ وآمن، والجهود متواصلة بالتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية لا سيما قطاعي السياحة والشباب والرياضة، إضافة إلى إشراك مختلف الفاعلين المحليين، ويبقى الهدف واحد وهو الوصول إلى موسم اصطياف يرقى إلى تطلعات المواطن، مع تحسين الخدمة العمومية وضمان راحته وكذا تحسين الوجهة السياحية لبلادنا في ظل سياسة فخامة رئيس الجمهورية الرامية إلى "وضع بلادنا في مصاف الوجهات الكبرى للسياحة الدولية و جعلها تستفيد من الديناميكية العالمية في هذا المجال".

أتمنى النجاح والتوفيق للجميع، وأشكر لكم حسن وكرم الإصغاء.